

Distr.: General
7 October 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والثلاثون
٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

فيجي

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17175(A)



* 1 9 1 7 1 7 5 *

أولاً - مقدمة

- ١- ترحّب فيجي بهذه الفرصة السانحة لتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان فيها وعن تنفيذ التوصيات التي حظيت بقبولها أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. فقد قبلت فيجي ما مجموعه ١١٢ توصية من بين ١٣٨ توصية.
- ٢- ولا تزال فيجي على التزامها بالنهوض بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقيم المسطّرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبحماية هذه المبادئ والقيم بواسطة إطار قانوني وطني متين ومؤسسات وسياسات وطنية قوية أيضاً.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- ٣- تمّ تجميع هذا التقرير عقب إجراء مشاورات مستفيضة بين الوزارات والإدارات اشتملت على مشاورات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى. ويعرض هذا التقرير بالتفصيل التدابير التي اعتمدها فيجي في إطار جهودها لأجل تنفيذ التوصيات التي تلقتها أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في فيجي.
- ٤- ويتضمن المرفق الأول مختلف التوصيات التي تلقتها فيجي في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ وينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير.

ثالثاً - تغيير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث

- ٥- تقر فيجي، باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية، بالروابط التي لا انفصام لها بين تغيير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث من جهة وبين حقوق الإنسان من جهة أخرى، فيما يتعلق بمواطن الضعف الخاصة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الهجرة الناتجة عن تغيير المناخ والكوارث. وقد وضعنا إطاراً تشريعياً وسياساتياً متيناً لا يقتصر على تناول التصدي للكوارث فحسب، بل يتناول كذلك بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود تضمن استمرار تمتع جميع الفيجيين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية حتى في ظروف مواجهة تغيير المناخ والكوارث الطبيعية.

ألف - خطة التكيف الوطنية لجمهورية فيجي

- ٦- كانت فيجي من بين الأصوات المجهرة في المناقشات التي أفضت إلى اعتماد اتفاق باريس وكانت في طليعة من صدّق على اتفاق باريس. وباعتبار فيجي أول دولة على الإطلاق من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية تتولى رئاسة مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين، فإن رئاستها إياه أصبحت من أهم بواعث زخم سياسي غير مسبوق يدفع باتجاه تنفيذ اتفاق باريس كاملاً.
- ٧- وأطلقت فيجي أول خطة تكيف وطنية لها في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتعرض هذه الخطة بإيجاز الاستراتيجيات التدريجية المتّبعة في كفالة سلوك نخب شامل ومنهجي واستراتيجي في مجال التكيف مع تغيير المناخ وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث من قبيل

بناء جدران بحرية ونقل المجتمعات المهددة بارتفاع مستوى البحر لتعيش في مناطق أخرى، وتقوية الهياكل الأساسية عن طريق تحسين قواعد البناء حتى يتحمل الظواهر المناخية الحادة التي لا تتأثر بتواتر وتشدت.

٨- وتكمل الخطة أيضاً أهداف التنمية المستدامة التالية:

(أ) الغاية ١: القضاء على الفقر

سيكفل تنفيذ الخطة تمتع جميع فئات السكان المنخفضة الدخل، أو التي تعاني من أي شكل آخر من أشكال الحرمان، بالمساواة في الحقوق في الموارد الاقتصادية إلى جانب المساواة في الحصول على الخدمات المالية والخدمات الأساسية. وترمي الخطة إلى بناء قدرة الفئات المنخفضة الدخل وتلك التي تعاني أشكالاً أخرى من الحرمان على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛

(ب) الغاية ٢: القضاء التام على الجوع

سينطوي تنفيذ الخطة أيضاً على بذل الجهود في سبيل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتشجيع الزراعة المستدامة. وتركز الخطة على تحسين إنتاجية المزارع الصغيرة والمجتمعية وزيادة قدرتها على الصمود عن طريق تقديم خدمات الإعلام بتغيير المناخ والإمداد بالخدمات المالية والموارد الإنتاجية والمدخلات من قبيل أنواع بذور محسنة. وتتضمن الخطة أيضاً استراتيجيات تدعم أنظمة مستدامة لإنتاج الأغذية (الزراعة ومصايد الأسماك) عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة الذكية مناخياً، وإنشاء مناطق بحرية محمية؛

(ج) الغاية ٣: أنماط العيش الصحية والرفاهية

ترمي الخطة إلى الحد من انتشار الأمراض الاستوائية والأمراض غير المعدية؛

(د) الغاية ٥: المساواة بين الجنسين

ترمي الخطة إلى تمكين النساء والبنات لا سيما عن طريق دعم مشاركة النساء الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار، وتكافؤ الفرص المتاحة لهن كي يتولين أدوار القيادة، وكفالة تمتعهن بالحقوق في الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، وتكافؤ الفرص المتاحة لهن الناشئة عن التخطيط للتكيف.

٩- والخطة وثيقة جامعة مانعة تشدد على نهج اقتصادي يهتم بالاقتصاد بمجمله ويتمشى مع خطة فيجي الوطنية المتعلقة بتغيير المناخ كما يتمشى مع السياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومع التقييمات المتعلقة بالتعرض للمناخ وإطار النمو الأخضر. ومن الأهمية بمكان أن هذه الخطة تضع استراتيجية فيجي للتكيف في صميم خطتها الإنمائية الوطنية لمدة خمس سنوات ولمدة عشرين سنة. وتقوم هذه الخطة على نهج كلي إزاء الحد من المخاطر وتشدد على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها التصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على تحمل آثار الكوارث حتى يكفل استمرار تمتع جميع الفيجيين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية رغم تغير الظروف المناخية.

باء- المبادئ التوجيهية التي وضعتها فيجي لأجل نقل السكان المخطط له

١٠- شهدت الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف أيضاً إصدار فيجي أول مبادئ توجيهية لها على الإطلاق في موضوع نقل السكان المخطط له. وهذه المبادئ التوجيهية وثيقة حية تقدّم خطة تفصيلية ترسّخ اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات نقل السكان، وكفالة التنسيق السليم بين مختلف الوكالات، وتحسيس القائمين على تلك العمليات بمسائل التهميش خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة حائلاً كالنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

١١- والغرض من المبادئ التوجيهية هو كفالة إنجاز عملية تشمل الجميع وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتقوم على المشاورة والمشاركة وذلك بهدف تقوية تصدي المجتمعات بسرعة لآثار تغيّر المناخ، بحيث تكفل اشتراك المجتمعات المحلية في عملية نقل السكان وتبنيهم إياها. وهذه المبادئ التوجيهية عبارة عن آلية تنسيق تحسّن إشراك العديد من الجهات صاحبة المصلحة والتعاون فيما بينها وهي: المجتمعات المحلية المتضررة، والوزارات والوكالات الحكومية، ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والمجموعات العرقية، والأوساط الأكاديمية.

١٢- وتسلم فيجي بقيمة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان بالنسبة لكفالة الاعتراف بثناء معارف الشعوب الأصلية وحمايتها وبقيمة تعدد ثقافات سكان فيجي وانتماءهم العرقية المشتركة، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مجتمعات محلية تعيش شعوراً بعدم اليقين بشأن مستقبلها جزاء تغيّر المناخ.

رابعاً- الإجراءات الخاصة والمكلفون بولايات

١٣- وفقاً للتوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من استعراض حالة حقوق الإنسان في فيجي والتي قبلتها فيجي في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤، وجّهت فيجي دعوة سنوية دائمة إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة وإلى المكلفين بولايات في مجالات ذات أولوية حسب ما يبيّنه فيجي.

١٤- فوجّهت فيجي دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، السيد كيشور سينغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت زيارته مناسبة أتاحت لفيجي مناقشة مختلف الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة في قطاع التعليم كي تكفل تعليماً شاملاً للجميع وفي متناول الجميع.

١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وجّهت فيجي دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد توما روتيري. ورحّبت فيجي بالتقييم الموضوعي الذي قام به السيد توما روتيري لمدى تطابق قوانين فيجي وسياساتها ومواقفها مع المعايير الدولية في ضوء الإصلاحات التي أجرتها الحكومة بهدف القضاء على العنصرية في المؤسسات الحكومية والسياسات الاجتماعية.

- ١٦- وصدّقت فيجي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وقد سرّتها أن تستضيف الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان، السيدة إكبونئوسا إيرو، في عام ٢٠١٧. وقد أتاحت زيارتها الفرصة لفيجي كي تيسّر مناقشات صادقة وصريحة مع الجهات الحكومية المعنية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمعات والطوائف المحلية، بما في ذلك الأشخاص المصابون بالمهق.
- ١٧- وفي عام ٢٠١٨، استضافت فيجي المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، وهي تتطلع إلى الاطلاع على توصياته التي من المقرر طرحها في مجلس حقوق الإنسان. ونظراً إلى أن الدستور يكفل الحق في الصحة، فإن فيجي تتطلع إلى استضافة المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.
- ١٨- وفي عام ٢٠١٨، استضافت فيجي أيضاً مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، الأمير زيد رعد الحسين.

خامساً- الوصول إلى العدالة

إجراء أول ساعة

- ١٩- في عام ٢٠١٦، صدّقت فيجي على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وبالنظر إلى أحكام الدستور القوية والفعالة المتعلقة بعدم التعرض للمعاملة القاسية والمهينة وبحقوق الأشخاص المقبوض عليهم والمحتجزين، فقد شرعت فيجي في تنفيذ مشروع رائد سُمّي "إجراء أول ساعة". ويكفل إجراء أول ساعة توفير مستشار قانوني لكل مشتبه به موجود في أحد مخافر الشرطة وذلك في خلال الساعة الأولى التي تلي القبض عليه، مع وضع بروتوكول يتضمن إرشادات بشأن سلوك كل من أفراد الشرطة والمحامين في تنفيذ هذا الحق.
- ٢٠- وفي إطار شراكة مع قوات شرطة فيجي وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان لمناهضة التمييز، قادت لجنة المساعدة القانونية تنفيذاً هذه المبادرة الرامية إلى كفالة منح المشتبه فيه عند إلقاء القبض عليه فرصة الاتصال بمحام من لجنة المساعدة القانونية بغرض مؤازرته وتقديم المشورة القانونية إليه وفق ما ينص عليه الدستور.
- ٢١- وامتدت الفترة التجريبية الأولية من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧. غير أن استعراضاً حديثاً لهذا البرنامج قد أبان عن انخفاض حاد في عدد ادعاءات التعرض للمعاملة الفظة على يد أفراد الشرطة. ولهذا السبب، تم تمديد العمل بإجراء أول ساعة ولا يزال العمل به مستمراً.
- ٢٢- وقد كفلت لجنة المساعدة القانونية تقديم جميع المحامين المشورة وجهاً لوجه عن طريق تقديم قائمة لمخافر الشرطة بالمحامين المستعدين للعمل على مدى ٢٤ ساعة، مقارنة بتقديم المشورة بواسطة الهاتف للأشخاص المحتجزين أو المقبوض عليهم. وحتى في حال قرر أحد الأشخاص الموجودين رهن الحراسة التنازل عن حقه في الحصول على المشورة القانونية، يكون بإمكان مخفر الشرطة الاتصال بلجنة المساعدة القانونية والتأكد من حضور محام لكي يخبر الشخص الموجود رهن الحراسة بتبعات ذلك التنازل.

٢٣- وقد كفلت المبادرات من قبيل إجراء أول ساعة توعية الأشخاص الموجودين رهن الحراسة أكثر بحقوقهم. وأظهر أحدث تقييم لهذا الإجراء تراجعاً في عدد ادعاءات التعرض للمعاملة الفظة على يد الشرطة.

٢٤- ونتيجة لذلك، تم التحوّل من الاعتماد على نهج قائم على الاعتراف إلى الاعتماد على نهج يستلزم الحصول على أدلة مادية (تسجيل بالصوت والصورة). وتركّز الشرطة أكثر حالياً على دعم ادعاءاتها بأدلة تكون قد حصلت عليها، وليس على مجرد اعتراف يجوز الطعن فيه أمام المحكمة أثناء الاستجوابات التمهيدية. ومن المتوقع أن يسجّل بمرور الوقت انخفاض كبير في عدد الاستجوابات التمهيدية التي تُجرى أثناء المحاكمات الجنائية.

٢٥- وعلاوة على ذلك، يقوم عدد مختار من مخافر الشرطة أيضاً بتسجيل الاستجوابات التي تُجرى مع الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين. وإلى جانب إتاحة الاتصال بمحام، تقوم مخافر الشرطة المختارة أيضاً بتسجيل استجوابات الأشخاص تحت الحراسة. وبمساعدة سكوتلاند يارد والحكومة البريطانية، تدرّب أفراد الشرطة على استخدام التسجيل بالصوت والصورة أثناء الاستجوابات التي تجريها الشرطة وذلك بهدف خفض عدد حالات التعرض للمعاملة الفظة على يد الشرطة أثناء سير التحقيق والاستجواب. وتعكف قوات شرطة فيجي على استعراض قانون الشرطة والمبادئ التوجيهية كي تجعلها تتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية الفضلى.

سادساً- متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات التي تم التعهد بتنفيذها في الاستعراض الدوري السابق

التوصيات المتعلقة بالقواعد الدولية^(١)

٢٦- في عام ٢٠١٤، لم تصدّق فيجي سوى على ثلاث من المعاهدات والاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان. ونظراً إلى اعتماد الدستور في عام ٢٠١٣ والفصل العتيد منه المخصص لشرعة الحقوق، أكدت فيجي مجدداً التزامها بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الست المتبقية في مجال حقوق الإنسان بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٧- وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، كانت فيجي قد صدقت على جميع المعاهدات والاتفاقيات الأساسية التسع في مجال حقوق الإنسان.

٢٨- وشرعة الحقوق الواردة في الدستور متينة جداً وجامعة مانعة. فللمرة الأولى في تاريخ فيجي، تهيئ هذه الشرعة الظروف ليس لإعمال الحقوق المدنية والسياسية فحسب، وإنما لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتعيّن على الدولة إعمال هذه الحقوق تدريجياً. والأهم من ذلك أن تطبيق هذه الحقوق في فيجي لم يعد منحصرًا في تطبيقها عمودياً وإنما أصبح يشمل تطبيقها أفقياً أيضاً.

٢٩- وقد كان يسيراً على فيجي سلوك الطريق إلى التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان بالنظر إلى أن هذه المعايير الدولية قد أدرجت في دستور البلد بالفعل على نحو جعلها جزءاً لا يتجزأ منه وهو ما سهّل التقيد بها أكثر.

التوصيات المتعلقة بالتعاون مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الدولية وبالتعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية^(٢)

٣٠- في شباط/فبراير ٢٠١٨، شاركت فيجي بنجاح في جلسة الحوار مع لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك أثناء تقديم تقريرها بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ورخبت فيجي بالتوصيات بتكثيف العمل على مكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل. وعليه، اتفقت الحكومة على إحالة اتفاقية منظمة العمل الدولية للقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل إلى البرلمان لكي ينظر في التصديق عليها، علماً بأنها اتفاقية اعتُمدت في السنة نفسها.

٣١- ومنذ سبقت الإشارة أعلاه، توجه فيجي منذ عام ٢٠١٥ دعوة سنوية إلى إجراءات خاصة وإلى مكلفين بولايات في مجالات تحظى بالأولوية حسب ما تحدده الحكومة، وهي حالياً منكبّة على تنفيذ توصيات تلك الإجراءات وأولئك المكلفين بولايات.

٣٢- وفيما يتعلق بتوصيات المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، حُصصت حصة من الميزانية تفوق ٨٠٠ مليون دولار بدولارات فيجي لقطاع التعليم من الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، بالإضافة إلى الشروع في استعراض قانون التعليم الصادر عام ١٩٦٦. وسيسهّل هذا المبلغ المخصص الاستمرار في تطبيق سياسات فيجي المتميزة التي تدعم توفير التعليم المجاني والكتب المدرسية بالمجان وخدمة النقل المدعّم إلى المدارس.

٣٣- وتعمل وزارة التعليم والتراث والفنون بدورها، بالتعاون مع مؤسسات التعليم الجامعي، على وضع مناهج دراسية وامتحانات ترفع من مستوى المعايير العامة المطلوب إلى الراغبين في العمل في حقل التدريس تليثتها، ولا سيما في مرحلتها الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي. فسينشئ هذا بيئة تعليمية مواتية أكثر لحصول الطلاب على التعليم الأساسي الذي يمكنهم من تطوير مهاراتهم في القراءة والكتابة والحساب.

٣٤- وقدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب توصيات تتعلق بجمع بيانات مفصلة بناءً على اعتبارات منها الإثنية ونوع الجنس والسن والوضع الاقتصادي، لأجل تقييم سياسات فيجي الشاملة للجميع تقيماً فعالاً.

٣٥- وسبق أن عُرف شعب فيجي بناءً على إثنيته، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات التي توفرها الحكومة وبالطريقة التي يشير بها مواطنوها إلى بعضهم البعض في أحاديثهم. وفي ظل الحكومة الحالية فقط تم التوقف عن الطلب إلى المواطنين الفيجيين العائدين التعريف بإثنتهم عند وصولهم إلى إحدى نقاط الدخول إلى البلد. وقبل هذه الإصلاحات، كان الحصول على معظم المنح الدراسية والاستفادة من معظم مبادرات التمويل البالغ الصغر، رهناً بالإثنية. وكان الشهود في مخافر الشرطة وفي المحاكم يعرفون أيضاً بإثنتهم. ونتيجة لذلك، نُزعت عن الفيجيين آدميتهم بحيث لم يكن يُرى منهم سوى إثنتهم. لذلك، فإننا نحترس في جمع البيانات على أساس الإثنية حتى لا نذكر الفيجيين بتاريخ التصنيف العنصري في فيجي.

٣٦- وتنكب فيجي حالياً على استكشاف بدائل أوصى بها المقرر الخاص، ملتزمة مساعدة الجامعات والكليات والمؤسسات الأكاديمية في إنجاز أبحاث تدعمها الحكومة. وترحب فيجي، على وجه الخصوص، بالتوصية بالاعتماد أيضاً على علامات اختلاف أخرى من قبيل نوع الجنس والفئة العمرية والميل الجنسي والجغرافيا والدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن مثل هذه التوصية يقر بطبيعة التمييز المتعددة الجوانب وبعدم قابلية الحقوق للتجزئة عندما يتعلق الأمر بمكافحة العنصرية.

٣٧- وأثناء الفترة موضوع التقرير، استضافت فيجي مؤتمرات وحلقات عمل عدّة بمشاركة شركاء إنمائيين تناولت التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما منها حلقتان دراسيتان إقليميتان بشأن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩) وتنفيذ هذه الاتفاقية، وحلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (في عام ٢٠١٧) وتنفيذه، وحلقتنا عمل إقليميتان تناولتا الآليات الوطنية للتنفيذ وتقديم التقارير والمتابعة (في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩).

٣٨- ولأن فيجي صدقت على جميع المعاهدات والاتفاقات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، فإنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير. كما أنها ملتزمة بإنشاء آلية وطنية للتنفيذ وتقديم التقارير والمتابعة حيث تسلم بأن آلية كهذه ستكون تقديم تقارير دقيقة وفي وقتها إلى هيئات المعاهدات.

التوصيات المتعلقة بالإطار الدستوري والتشريعي^(٣)

٣٩- ينص ذلك الفصل من الدستور المخصص لشرعة الحقوق على حقوق من جملتها الحق في الحياة؛ والحق في الحرية الشخصية؛ وعدم الخضوع للرق والعبودية والسخرة والاتجار بالبشر؛ وعدم التعرض للمعاملة القاسية والمهينة؛ وعدم التعرض للتفتيش والحجز بلا سبب معقول؛ وحقوق الأشخاص المحتجزين والمقبوض عليهم؛ وحقوق الأشخاص المتهمين؛ والوصول إلى المحاكم بمختلف درجاتها؛ والقضاء التنفيذي والإداري؛ وحرية التعبير والكلام والنشر؛ وحرية التجمع؛ وحرية تكوين الجمعيات؛ وعلاقات العمل؛ والحريات السياسية؛ والحصول على المعلومة؛ والحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز؛ وعدم الاستيلاء على الممتلكات قسراً أو تعسفاً؛ والحقوق المتعلقة بحماية أراضي إيتاوكي وروتومان وبانابان؛ وحق ملاك الأراضي في حصة وافية من الرسوم المستخلصة على استخراج المعادن؛ والحق في التعليم؛ والحق في المشاركة الاقتصادية؛ والحق في العمل وفي حد أدنى من الأجر العادل؛ والحق في السكن والحصول على خدمات الصرف الصحي؛ والحق في الغذاء والماء الكافيين؛ والحق في الصحة؛ والحقوق البيئية؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٠- ومثلما جاء في الفقرات ١٨ إلى ٢٥، استطاعت فيجي أن تصدق على المعاهدات والاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان نظراً لأنها تكمل الأحكام المتينة المضمّنة في ذلك الفصل من الدستور المتعلق بشرعة الحقوق.

٤١- وفضلاً عن ذلك، تتسق قوانين فيجي الوطنية بدورها مع الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية في مجال حقوق الإنسان ومن بينها:

- قانون العنف المنزلي لعام ٢٠٠٩؛
- قانون الجرائم لعام ٢٠٠٩؛
- قانون رفاه الطفل لعام ٢٠١٠؛
- قانون منح وقروض الدراسات الجامعية لعام ٢٠١٤؛
- قانون القوات العسكرية للجمهورية (المعدّل) لعام ٢٠١٥ (إلغاء عقوبة الإعدام)؛
- قانون الضريبة على البيئة والتكيف مع تغير المناخ لعام ٢٠١٥؛
- قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٨؛
- قانون السلامة على الإنترنت لعام ٢٠١٨؛
- قانون الصندوق الائتماني لنقل المجتمعات المحلية للعيش في أماكن أخرى بسبب تغير المناخ لعام ٢٠١٩.

التوصيات المتعلقة بلجنة حقوق الإنسان ومكافحة التمييز^(٤)

- ٤٢- تنشئ المادة ٤٥ من الدستور وتبيّن وظائف لجنة حقوق الإنسان ومكافحة التمييز (المسماة فيما يلي "اللجنة").
- ٤٣- وينص الدستور على أن تتألف اللجنة من رئيس يكون أهلاً لأن يعيّن قاضياً ومن أربعة أعضاء آخرين يعيّنهم الرئيس بناءً على رأي لجنة الشؤون الدستورية.
- ٤٤- وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٥، عيّن الرئيس، بناءً على رأي لجنة الشؤون الدستورية، رئيساً وأربعة أعضاء في اللجنة لولاية مدّتها ثلاث سنوات. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٨، عندما انتهت ولاية رئيس اللجنة السابق والأعضاء السابقين في اللجنة، عُيّن رئيس جديد وأعضاء لجنة جدد وفقاً لذلك.
- ٤٥- وينص الدستور أيضاً على استقلال اللجنة في أداء وظائفها وفي ممارسة سلطاتها وصلاحياتها (بما في ذلك استقلالها الإداري وتصرفها في ميزانيتها ومالياتها الخاصتين بها)، فهي ليست تحت إدارة أو سيطرة أي شخص أو سلطة ما عدا المحاكم القانونية أو وفق ما ينص عليه القانون المكتوب. وفضلاً عن ذلك، يتعين على البرلمان أن يخصص ما يكفي من الأموال والموارد للجنة كي تمارس صلاحياتها وتؤدي وظائفها وواجباتها بفعالية.
- ٤٦- وفي عام ٢٠١٥، حصلت اللجنة على مبلغ مخصص من الميزانية قدره ٥٥٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي. وفي السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، حصلت اللجنة على مبلغ قدره ١,٥ مليون دولار بدولارات فيجي، ثم في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، حُصص للجنة مبلغ ٢,٤ مليون دولار بدولارات فيجي لكي تؤدي وظائفها طبقاً للولاية المنوطة بها بموجب الدستور.
- ٤٧- وفي عام ٢٠١٧، تلقت اللجنة ما مجموعه ٣٥٤ شكوى وتقدمت إلى المحكمة العليا في فيجي بما مجموعه ستة طلبات انتصاف بموجب الدستور بخصوص ادعاءات تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. وطالبت اللجنة بالجبر فيما يتعلق بحقوق الطفل وبعدم التعرض للمعاملة

القاسية والمهينة واللاإنسانية وبمحقوق الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين وبالحق في عدم التعرض لعمليات الإخلاء القسري.

٤٨- ومنذ عام ٢٠١٧، تواصلت اللجنة مع أزيد من ١٨ ٠٠٠ فيجي بواسطة برامج شتى للتثقيف والمناصرة. وقدمت اللجنة أيضاً ورقات مختلفة إلى لجان برلمانية مصغرة بشأن التصديق على معاهدات واتفاقيات وبشأن اعتماد مشاريع قوانين ذات صلة.

٤٩- وفي عام ٢٠١٨، رصدت اللجنة العمليات السابقة للانتخابات والعمليات التالية لها بغية كفالة احترام المعايير الدنيا لحقوق الإنسان أثناء الانتخابات العامة. وقامت اللجنة أيضاً بجهود لتثقيف الناخبين وللمناصرة فيما يتعلق بالانتخابات العامة. وتواصلت اللجنة مع أزيد من ١٩ ٠٠٠ فيجي أثناء تنفيذ شتى برامج التثقيف والمناصرة.

٥٠- وأتمت اللجنة أيضاً الحصول على مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار بدولارات فيجي في إطار مشروع المساواة في منطقة المحيط الهادئ لأجل إقامة نظام لإدارة الشكاوى يحسّن من درجات المساءلة والشفافية ويُنشئ آلية إبلاغ وطنية للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٥١- ولا تزال اللجنة على التزامها بأن تتمثل لمبادئ باريس، وأثناء الفترة موضوع التقرير، استمرت في التواصل مع منتدى آسيا المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأجل استعادة اعتمادها.

التوصيات المتعلقة بالتدريب في ميدان حقوق الإنسان^(٥)

٥٢- منذ عام ٢٠١٥، يواصل أفراد قوات الشرطة في فيجي، بمن فيهم التلاميذ في أكاديمية الشرطة، تلقي تدريب في ميدان حقوق الإنسان من تنظيم وتيسير منظمات دولية وشركاء إنمائيين، بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الفضلى في هذا المجال.

٥٣- ودُرّب ما يزيد على ٤٠٠ شرطي في الشعبتين المركزية والشمالية على الدور الهام الذي تؤديه الشرطة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وصونها لجميع الفيغيين. ومن التدريبات التي نُظمت لفائدة قوات الشرطة في فيجي:

(أ) التدريب على حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٥، نظمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجماعة دول جنوب المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) التدريب العالمي على حقوق الإنسان لفائدة الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين، أكاديمية الشرطة في فيجي، عام ٢٠١٥، نظّمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ج) حلقة عمل من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان تناولت حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، آب/أغسطس ٢٠١٦؛

(د) الاستجواب في سياق التحقيق - حلقة دراسية لتدريب المدربين، عام ٢٠١٧، من تنظيم اللجنة العليا البريطانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- (هـ) التدريب على حقوق الإنسان لفائدة الإدارة العليا للشرطة، عام ٢٠١٧، من تنظيم مفوضية حقوق الإنسان ومركز الأزمات الخاص بالنساء في فيجي؛
- (و) تدريب يتناول نوع الجنس وحقوق الإنسان والعنف على النساء، عُقد في فندق ويستين، عام ٢٠١٨، ونظمتها شرطة أستراليا الاتحادية؛
- (ز) تدريب رائد في مجال حقوق الإنسان، لفائدة قوات شرطة فيجي في الفروع الشرقية والجنوبية والغربية والشمالية، عام ٢٠١٨، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (ح) حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين - أهم المعايير والنهج، حلقة دراسية لفائدة مفوضي الشرطة، عام ٢٠١٨، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (ط) تدريب المدربين في مجال استجواب الضعفاء من متهمين وضحايا وشهود وتسجيل تلك الاستجابات بالصوت والصورة في سياق التحقيق معهم، عام ٢٠١٩، نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٥٤- وتلقت مصلحة السجون في فيجي بدورها تدريبات شتى في مجال حقوق الإنسان نظمتها ويسرتها منظمات دولية وشركاء إنمائيون من بينهم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتناولت التدريبات المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الفضلى فيما يتعلق بحقوق السجناء.
- ٥٥- وتلقى أكثر من ٣٠٠ مسؤول سجنى تدريباً في الشعبتين المركزية والشمالية تناول دور مصلحة السجون في حماية حقوق الإنسان للسجناء وتعزيزها وصونها. وفيما يلي التدريبات التي قُدمت لمصلحة السجون في فيجي:
- (أ) حلقة عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان والسجون، مركب سجن نابولو، في عام ٢٠١٦، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (ب) حلقة عمل تدريبية لفائدة موظفات سجون النساء في فيجي في موضوع حقوق الإنسان والنساء رهن الاحتجاز، في عام ٢٠١٦، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (ج) حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز، في سوفيا، في عام ٢٠١٦، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (د) تدريب موظفي السجون على حقوق الإنسان، مركب كروفو السجني، في عام ٢٠١٧؛
- (هـ) حقوق الإنسان والسجون، أكاديمية تدريب موظفي السجون، في نابولو، في عام ٢٠١٨، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- (و) التدريب على حقوق الإنسان لفائدة موظفي السجون، في عام ٢٠١٨، من تنظيم المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الفيجية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز؛
- (ز) ٢٠١٧-٢٠١٩: يجري تدريب موظفي السجون القدامى والجدد على تفسير وتطبيق قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك وقواعد طوكيو.

٥٦- ويواصل موظفو القضاء تلقي تدريب سنوي على حقوق الإنسان تنظّمه منظمات دولية في المجالات التالية:

- (أ) المسائل المتعلقة بنوع الجنس ٢٠١٤؛
- (ب) نوع الجنس والجرائم الجنسية ٢٠١٥؛
- (ج) إصدار الأحكام القضائية ونوع الجنس ٢٠١٦؛
- (د) حقوق الإنسان والسجون ٢٠١٦؛
- (هـ) حقوق الطفل ٢٠١٧؛
- (و) حقوق الطفل ٢٠١٩.

٥٧- وعلاوة على ذلك، تجري مناقشة قضايا حقوق الإنسان في حلقات العمل السنوية لموظفي القضاء التي يتم فيها تناول القانون الجنائي والقانون المدني.

التوصيات المتعلقة بعدم التمييز والتمييز العنصري^(٦)

٥٨- يكرس الدستور مبادئ وقيماً أساسية من قبيل المواطنة العامة والمتساوية، والدولة العلمانية، والقضاء على الفساد الجهازية، واستقلال القضاء، والقضاء على التمييز، والحكم الرشيد، ومبدأ "فرد واحد، صوت واحد، قيمة واحدة"، وإنهاء الإنفاذ القانوني للتصويت الإثني.

٥٩- ونظمت فيجي الجولة الثانية من انتخاباتها العامة الناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في إطار النظام الانتخابي المنشأ بموجب دستور عام ٢٠١٣. وقد أفضى اعتماد الدستور إلى إجراء الموجة الأولى من إصلاحات الإطار التشريعي اللازمة لتنظيم الانتخابات العامة في فيجي. وينص الدستور على أن تقوم العملية الانتخابية على نظام الهيئات الانتخابية المتعددة الأعضاء بقوائم مفتوحة وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي كما ينص على إجراء انتخابات عادية تقوم على الاقتراع العام من قبل جميع المواطنين الراشدين ودون تمييز.

٦٠- ودخل قانون الانتخابات (تسجيل الناخبين) لعام ٢٠١٢ حيز النفاذ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وبيّن بالتفصيل الجوانب الفنية للمتطلبات المنصوص عليها في الدستور بشأن أهلية الناخبين وتسجيل الناخبين. ويتضمن قانون الانتخابات أيضاً أحكاماً قانونية تنص على أن يُسند إلى كل ناخب رقم ناخب. ولأول مرة في فيجي، أُسند إلى كل ناخب رقم مفرد يختص به. وأدى هذا الإجراء الأخير إلى استحداث ما أصبح يُعرف اليوم ببطاقة هوية الناخب.

٦١- وتعرّف بطاقة هوية الناخب الفيجيين بأنهم ناخبون بصرف النظر عن نوع الجنس والعرق والدين، وهي من ثم تعزز مبادئ الاقتراع دون تمييز المكرسة في الدستور. ونتيجة لتطبيق ذلك القانون، سُجّل ما مجموعه ١٠١ ٥٩١ ناخب من عدد الناخبين ذوي الأهلية، المستهدف والبالغ حسب التقديرات ٦١٠ ٠٠٠ ناخب.

٦٢- وبيّن قانون الانتخابات لعام ٢٠١٤ الطريقة التي يجب اتباعها في إجراء الانتخابات العامة طبقاً للنظام الانتخابي الجديد القائم على الهيئات الانتخابية المتعددة الأعضاء بقوائم مفتوحة وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي. وإلى جانب وضع عمليات إدارية تتعلق بإجراء الانتخابات العامة، فإن أبرز

الأحكام القانونية الواردة في قانون الانتخابات هي المادة ٤٤ التي تنص على أن يكفل المشرف على الانتخابات اتخاذ الترتيبات المناسبة لإتاحة الأعمال والممارسة الفعلية من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرها من الاحتياجات الخاصة لحقوقهم المدنية والسياسية في الانتخاب.

٦٣- وفي معرض الإعداد للانتخابات العامة، تشاور مكتب الانتخابات الفيجي مع أعضاء مجلس فيجي الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بغية مناقشة الكيفية التي يمكن بها تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وهكذا أُخذت ترتيبات لتيسير الدخول إلى أماكن الاقتراع التي يُنشئها مكتب الانتخابات الفيجي عن طريق بناء ممرات منحدرّة تتيح دخول الكراسي المتحركة. وأثناء التدريب الداخلي، تعلّم رؤساء مكاتب الانتخابات كيف يمكن مساعدة الناخبين ذوي الإعاقة. ومن بين المواد التعليمية الموجهة للناخب، التي استحدثها مكتب الانتخابات الفيجي، أشرطة فيديو بلغة الإشارة نُشرت بواسطة اليوتيوب. وقد نظّم مكتب الانتخابات الفيجي حملات إعلامية واسعة النطاق موجّهة للناخبين وبذل جهوداً للتوعية قبل موعد الانتخابات العامة كانت مُلفتة جداً ودقيقة الهدف حيث شملت الناخبين المهتمّين عادةً ومن بينهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب ومن يعيشون في المجتمعات المحلية النائية.

٦٤- وفيما يتعلق بالانتخابات العامة في عام ٢٠١٨، راقب هذه الانتخابات مجموعة من المراقبين متعددي الجنسيات اشترك في قيادتها كل من أستراليا واندونيسيا والهند. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، جاء في تقرير مجموعة المراقبين متعددي الجنسيات التي راقبت الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ أن أموراً من جملتها إزالة الكتل الانتخابية الإثنية وإنشاء نظام بسجل ناخبين واحد لا ثاني له قد جعل فيجي تتمثل للممارسة الجيدة الدولية في هذا الشأن، وتنفيد بمبدأ "ناخب واحد، صوت واحد، قيمة واحدة".

٦٥- ومنذ عام ٢٠١٥، شهدت الوظيفة العمومية الفيجية إصلاحات شتى كانت الغاية منها جعل التعيين والترقية داخل الحكومة يستندان إلى الجدارة والاستحقاق. وفي عام ٢٠١٨، أنشأت لجنة الوظيفة العامة المبادئ التوجيهية للتعين والتسجيل الواضحة والقائمة على الجدارة والاستحقاق. ويعرّف الدستور قيم ومبادئ الخدمة المدنية التي من جملتها أن يستند التعيين والترقية إلى الموضوعية والحياد والمنافسة النزيهة والمقدرة والمستوى التعليمي والخبرة وغير ذلك من خصائص الجدارة والاستحقاق.

٦٦- وتستند تلك المبادئ التوجيهية إلى المبادئ التالية:

(أ) عدم اتخاذ أي قرار إلا بناءً على شروط الوظيفة دون أي افتراض بشأن من ستتوفر فيه تلك الشروط؛

(ب) تحقيق الوضوح والشفافية في المنافسة على جميع الوظائف؛

(ج) تحقيق الشفافية في اتخاذ القرارات والمساءلة عنها؛

(د) توخي العدل والإنصاف في جميع قرارات التعيين، لا سيما فيما يتعلق

بالأنشطة التي تؤثر في الاستحقاق النسبي بالنسبة لقرارات التوظيف والاختيار.

٦٧- مع أن فيجي لا تتوفر لديها قوانين قائمة بذاتها لمكافحة التمييز، فقد وردت أيضاً في قانون علاقات العمل لعام ٢٠٠٧ أحكام لمكافحة التمييز تستند إلى تلك المبينة في المادة ٢٦

من الدستور. وينص الفصل التاسع من القانون على تكافؤ الفرص وتبيّن المادة ٧٥ منه بإيجاز الأسباب التي يُحظَر التمييز بسببها عند التوظيف ومن جملة تلك الأسباب التمييز على أساس العرق أو الثقافة أو الأصل الاجتماعي أو الإثني أو الجنس أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير عنها. وتنص المادتان ٧٧ و٧٨ من القانون على أسباب أخرى يجب عدم التمييز في حق أي عامل بسببها حتى فيما يتعلق بتحديد معدلات الأجور.

٦٨- وإذا ما أراد أحد العمال التماس الجبر بسبب تعرضه للتمييز بغير وجه حق، يمكنه التماس الجبر من محكمة علاقات العمل أو رفع دعوى لالتماس الجبر بموجب الدستور لدى المحكمة العليا في فيجي.

٦٩- وفيما يتعلق بالتعليم، يتم، منذ البدء في تطبيق خطة منح وقروض التعليم الجامعي، تحديد المنح بالاستناد إلى مبدأ الجدارة والاستحقاق وحده لا غير، وبصرف النظر عن العرق أو الجنس أو نوع الجنس أو الهوية الجنسية والتعبير عنها. وخطة قروض التعليم الجامعي عبارة عن صندوق يراد به تمويل الطلاب الفيجيين الذين تتوفر فيهم الشروط لمتابعة دراستهم العليا في مؤسسات جامعية معترف بها مع العجز عن تحمل مصاريفها، حتى يتاح لهم الحصول على التعليم الجامعي بأسعار مقدور عليها وتُزاد فرصهم على نحو منصف في الحصول على التعليم العالي.

٧٠- وتُمنح المنح الدراسية للطلاب الذين احتلوا مراتب عليا عند انتهاء سنتهم الدراسية الثالثة عشرة في السنة التي تسبق السنة التي يحصلون فيها على المنحة وللذين احتلوا المراتب العليا على الصعيد الوطني في مجالات دراستهم ذات الأولوية ويرغبون في مواصلة السلك الأول من دراستهم الجامعية في أحد مجالات الأولوية في إحدى مؤسسات التعليم الجامعي المعترف بها. وفي الوقت الحاضر، استفاد من هذه المبادرة منذ بدئها أكثر من ٢٥ ٠٠٠ طالب.

التوصيات المتعلقة بعقوبة الإعدام وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٧)

٧١- حُذفت جميع الإشارات إلى عقوبة الإعدام من قوانين فيجي ولا سيما من القانون الجنائي لعام ٢٠٠١ ومن القانون العسكري لعام ٢٠١٥.

٧٢- ولا تُعد العقوبة البدنية جريمة بموجب قانون الجرائم لعام ٢٠٠٩، غير أن الأحكام الشديدة المنصوص عليها في المادة ١١ من الدستور فيما يتعلق بعدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تسري أيضاً على أفعال التعذيب التي تُرتكب في أي مكان، بما في ذلك المنزل والمدرسة. وعلاوة على ذلك، هناك سوابق قضائية ثابتة اعتبرت أن أي فعل من أفعال العقوبة البدنية يُنزّل بأي طفل يعادل جريمة الاعتداء.

٧٣- وفضلاً عن ذلك، تعتمد وزارة التعليم سياسة عدم التسامح مطلقاً مع إنزال العقوبة البدنية، حيث تتخذ إجراء تصحيحياً فوراً حالما تأخذ علماً بحالة من حالات إنزال العقوبة البدنية وتعلم الأمين الدائم للتعليم بشأنها.

٧٤- ويرجى الرجوع إلى الفقرات ١٩ إلى ٢٥ المتعلقة بمبادرة إجراء أول ساعة التي تُستخدم حالياً حافزاً لكفالة تقيّد فيجي بأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

٧٥- واستضافت فيجي حوارين إقليميين رفيعي المستوى بشراكة مع مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. واستخدمت فيجي هذين المنبرين ولا تزال لأجل حصّ دول أخرى في منطقة المحيط الهادئ على التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب كما قدمت الخبرة الفنية حسب الاقتضاء.

٧٦- ونظراً إلى التزام فيجي الشديد بكفالة عدم تعرض أي شخص للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإنها دُعيت للانضمام إلى الفريق الأساسي من أصدقاء اتفاقية مناهضة التعذيب وقبلت فيجي تلك الدعوة. وفي هذا الانضمام اعتراف بالدور الريادي الهام الذي تؤديه فيجي في تنفيذ الاتفاقية داخلياً وإقليمياً. وتتقبل فيجي فكرة أن كل بلد تعترضه عقبات فيما يتعلق باجتثاث استخدام التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وستواصل العمل على تحقيق عالمية التصديق عليها وتنفيذها.

التوصيات المتعلقة بحظر الرق والاتجار بالبشر^(٨)

٧٧- تسلم فيجي بأن الاتجار بالبشر جريمة شنيعة تخلّف الأثر الأكبر على النساء والفتيات كما تسلم بأنها معرضة للاتجار (فيما يتعلق بالعمل القسري وبالاستغلال الجنسي معاً) في المنطقة.

٧٨- في عام ٢٠١٧، انضمت فيجي أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧٩- وتكفل المادة ١٠ من الدستور لجميع الفيجيين عدم التعرض للرق والاستعباد والعمل القسري والاتجار بالبشر. ويتضمن قانون الجرائم لعام ٢٠٠٩ أحكاماً شتى تتناول جرائم بعينها تتعلق بالاتجار بالبشر من جملتها الاتجار بالأشخاص والأطفال.

٨٠- وتعمل فيجي حالياً بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة على استعراض قوانينها المحلية بغية كفالة تقيدها ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتمت بالفعل الدعوة إلى إجراء استعراض مستندي بعد زيارة فريق من مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في آذار/مارس ٢٠١٩. وتُحدر الإشارة إلى أن جريمة الاتجار بالبشر المذكورة في قانون الجرائم في فيجي، هي جريمة شاملة وتم بالفعل النطق بأحكام بالإدانة بارتكابها منذ عام ٢٠١٠.

٨١- ومنذ سنّ قانون الجرائم، نجح مكتب مدير النيابة العامة في التحقيق مع عدد من الأشخاص في قضايا مختلفة وفي ملاحقتهم قضائياً. وتم النطق بعقوبات شديدة من قبيل العقوبة بالحبس ١٦ سنة مع مدة سجن دون إمكانية الاستفادة من الإفراج المشروط لمدة ١٤ سنة. وفيما يتعلق بالعقوبات على جرائم الاتجار بالبشر، أنشأت المحاكم حدوداً واضحة للعقوبات على تلك الجرائم ويُهتدى في ولايات قضائية أخرى في المنطقة بالنهج الذي تسلكه فيجي فيما يتعلق بالأحكام الصادرة على هذا النوع من الجرائم.

٨٢- وأطلقت فيجي حملة توعية بالاتجار بالبشر وأصدر مكتب مدير النيابة العامة بانتظام كتيبات ومنشورات باللغات الصينية والتايلندية والهندية والإنكليزية تُوزَع في كافة نقاط الدخول إلى البلد.

٨٣- ولا تزال فيجي على التزامها بكفالة صون جميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الموجودون داخل ولايتها القانونية وإبقائهم في مأمن من التعرض للاتجار وحماية حقوقهم وحرّياتهم في كل حين.

التوصيات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير^(٩)

٨٤- يشكل الإعلام الحر والمستقل والمسؤول والخاضع للمساءلة ركيزة كل ديمقراطية. وفي الدستور، تعترف المادة ١٧ بأن لكل شخص الحق في حرية الكلام والتعبير والفكر والرأي والنشر ومن جملتها:

- (أ) حرية البحث عن المعلومات والمعارف والأفكار وتلقيها ونقلها؛
- (ب) حرية الصحافة، بما فيها الصحافة المطبوعة والإلكترونية وغيرها؛
- (ج) حرية الخيال والإبداع؛
- (د) الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي.

٨٥- بيد أنه لا يوجد بلد يضمن حريةً بلا قيود دون ربطها بمسؤولية. وفيجي ليست استثناءً. فهي تكفل حرية الكلام والتعبير والفكر والرأي والنشر، غير أن الدستور يحظر صراحة أي كلام أو آراء أو تعبيرات أو غير ذلك مما يعادل الدعاية للحرب؛ أو التحريض على العنف أو على عصيان أحكام الدستور؛ أو الحض على الكراهية لأسباب محظورة أو لأسباب يُحظر التمييز بسببها من قبيل العرق و/أو الثقافة و/أو الأصل الإثني أو الاجتماعي، و/أو الجنس، و/أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير عنها، و/أو اللغة، و/أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي أو الصحي، و/أو الإعاقة، و/أو السن، و/أو الدين.

٨٦- فهذه الحقوق تخضع لقيود يفرضها القانون من قبيل مصلحة الأمن القومي والسلامة العامة، وتقتضي هذه القيود تحديداً احترام الحق في عدم التعرض لخطاب الكراهية وحقوق الأشخاص الذين يصيبهم ضرر ما جرّاء تقارير إعلامية غير دقيقة أو مسيئة في نشر تصحيح لتلك التقارير وفق شروط معقولة يحددها القانون منعاً للكشف عن المصادر؛ ومنع التهجم على كرامة الأفراد أو الجماعات على نحو من المرجح أنه ينفث سموم الكراهية بين جماعات عرقية أو دينية أو يشجع على اضطهاد أفراد أو جماعات أو على التمييز في حقهم.

٨٧- وتتسق القيود التي يفرضها الدستور على حرية الكلام والتعبير والنشر بناءً على الأسباب التي يُحظر التمييز بسببها الواردة في شرعة الحقوق، مع التوصية العامة رقم ٣٥ (CERD/C/GC/35) بشأن مكافحة خطاب التحريض على الكراهية العنصرية الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٨٨- ويكفل قانون تطوير قطاع الإعلام لعام ٢٠١٠ حرية الصحافة بواسطة مدونة أخلاقية تقدمية جداً خاصةً بوسائل الإعلام وبواسطة الدستور، كما يحمي سرية المصادر الصحفية (بما يتفق مع قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة ١٠ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعلقة بالحق في حرية التعبير)، ويشجع الحوار العميق في فيجي دون تحريض على الكراهية تجاه طوائف وجماعات بعينها بما يتفق مع القانون المتعلق بالقيود المبررة لحرية

التعبير والكلام بموجب أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأحكام الاتفاقية الأوروبية. وفضلاً عن ذلك، اقتبست مدونة الأخلاق الخاصة بوسائل الإعلام، المضمنة في قانون تطوير قطاع الإعلام لعام ٢٠١٠، اقتباساً حرفياً من مدونة الأخلاق التي كان قد اعتمدها مجلس وسائل الإعلام السابق المنظم ذاتياً.

٨٩- وكفالةً للمساءلة والشفافية في تنظيم سلوك وسائل الإعلام، ينصّ قانون تطوير قطاع الإعلام لعام ٢٠١٠ أيضاً على محكمة مستقلة خاصة بالإعلام، يرأسها أحد قضاة المحكمة العليا، لتفصل في قضايا الإخلال بمدونة الإعلام أو في النزاعات بين وسائل الإعلام.

٩٠- وتدعو هيئة تطوير قطاع الإعلام، منذ إنشائها، إلى إنجاز تقارير صحفية متوازنة ودقيقة وقائمة على الأدلة، وهي تشجع الصحافة الجيدة ذات الأخلاق العالية التي تتبع بروتوكولات معترف بها دولياً فيما يخص الصحافة المسؤولة. وعلاوةً على ذلك، لم تتم مقاضاة أي مؤسسة إعلامية على الإخلال بمدونة الأخلاق أو بسبب ما قدمته من محتوى.

التوصيات المتعلقة بإقامة العدل والمحكمة العادلة والحقوق في الحصول على سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب^(١٠)

٩١- يكرس الدستور مبدأ فصل السلط. فالسلطة القضائية وجميع موظفي القضاء مستقلون بموجب الدستور عن السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل الدولة. ويحظر الدستور أي تدخل غير معقول في سير الشؤون القضائية والإدارية للسلطة القضائية.

٩٢- وقد صيغت المادة ٩٨ من الدستور وفق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية. ويحمي الدستور الأمن الوظيفي للقضاة ويتضمن إعلان استقلال السلطة القضائية، ويكفل وضع تدريب القضاة تحت مسؤولية لجنة المصالح القضائية؛ وينشئ إجراءً في المحاكم لعزل القضاة وينص على الاستقلال الإداري الذاتي.

٩٣- ويرجى الرجوع إلى الفقرة ٥٦ فيما يتعلق بتدريبات القضاة.

التوصيات المتعلقة بالحق في المشاركة في الشؤون العامة وحق التصويت^(١١)

٩٤- تقتضي الديمقراطية السليمة أن يكون عامة الناس منخرطين وعلى علم بمجريات الأمور لأجل كفالة مشاركة هادفة في العمليات الديمقراطية. وتسلم الحكومة بأن من وسائل زيادة مشاركة المواطنين المستنيرة تقديم التربية المدنية كما تسلم بأنه لا غنى عن ذلك في ديمقراطية تؤدي وظيفتها.

٩٥- ونقذ مكتب الانتخابات الفيجي "برنامج تثقيف الناخبين" (المشار إليه أدناه باسم "البرنامج") قبل عقد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٨. فوضع وقدم، بين شهري نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ثلاث وحدات أساسية للتوعية حملت العنوان المناسب لها وهو "اعرف انتخاباتك" ونظمت في إطارها ٣٨٧٠ دورة لتوعية الناخبين في فيجي وروتوما. والغاية من البرنامج رفع مستوى وعي الناخبين بأمور التسجيل في اللوائح الانتخابية والانتخاب، لا سيما في المناطق النائية وفي صفوف الفئات الضعيفة. ويركز البرنامج على المسائل الإجرائية

من قبيل كيف يُدلى بصوت صحيح، وأين يجري التصويت والمساعدة المتاحة في مراكز الاقتراع. ومن جملة المواد المعدة لتثقيف الناخبين أشرطة فيديو بلغة الإشارة نُشرت على اليوتيوب.

٩٦- ولا يقل عن ذلك أهمية مشاركة المجتمع المدني والأقليات في المناقشات الوطنية المفتوحة. ويؤدي البرلمان، عن طريق لجانه الدائمة، دوراً محورياً حيث يخوض بحمة عبر عملية التشاور في مسائل شتى مع أفراد من الجمهور ومع منظمات المجتمع المدني. وتطلب اللجان الدائمة عادة تقديم ورقات وترفع تقارير بنتائجها إلى البرلمان ويجوز لها تقديم توصيات لأجل إدخال تغييرات على القوانين والإدارة.

٩٧- يرجى الرجوع إلى الفقرات ٦٣ إلى ٦٨ للاطلاع على مزيد من المعلومات.

التوصيات المتعلقة بالحق في مستوى معيشي مناسب وفي الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي^(١٢)

٩٨- ينص ذلك الفصل من الدستور الذي يتضمن شرعة الحقوق على إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تدريجياً، في جملة ما ينص عليه. وتتسق هذه الحقوق أيضاً مع ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدقت عليه فيجي في عام ٢٠١٨.

٩٩- ونظراً إلى أن الحكومة قد أخذت على عاتقها التزاماً دستورياً بإعمال الحق في السكن والحصول على خدمات الصرف الصحي وإعمال الحق في الغذاء والماء الكافيين تدريجياً، فإن فيجي قد استحدثت مبادرات شتى بغية كفالة الإعمال التدريجي لهذه الحقوق لجميع الفيجيين.

١٠٠- ولا تزال الحكومة ترفع حجم الاستثمار في الهياكل الأساسية، وفي توفير الماء الآمن والنظيف، وفي الحصول على الكهرباء والتعليم المجاني والجيد وعلى خدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية، لكي تكفل تمتع الفيجيين بمستوى معيشة أرفع.

١٠١- ولأجل تحقيق النتائج المتوخاة في مجال الحد من الفقر، تواصل الحكومة دعم برامج الحماية الاجتماعية القائمة من قبيل نظام الاستحقاقات المرتبطة بالفقر، وبرامج حماية الطفولة، وخطط المعاش الاجتماعي، وبرنامج القسائم الغذائية. وقد أنشئ نظام الاستحقاقات المرتبطة بالفقر لأجل غاية محددة هي توفير الدعم المالي للأسر المعيشية الفقيرة والمعوزة.

١٠٢- ومبادرة إعانة حماية الطفولة عبارة عن منحة نقدية تخصص لمنازل الإقامة التي توفر للأيتام الرعاية البديلة والتبني والإقامة.

١٠٣- وزيادة في رفاة كبار السن من المواطنين، رفعت الحكومة في عام ٢٠١٥ مبلغ المعاش الشهري من ٣٠ دولار إلى ٥٠ دولار بدولارات فيجي، وخفضت في الوقت نفسه سن الأهلية للحصول على ذلك المعاش من ٧٠ إلى ٦٨ سنة.

١٠٤- مشروع إعمال مساكن لاغياغي: الغاية من هذا المشروع هي توفير السكن اللائق بكلفة يسيرة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، ولا سيما للأسر المقيمة في مستوطنات وضع اليد.

١٠٥ - سياسة السكن الاجتماعي: خصصت الحكومة مبلغاً إجمالياً قدره نصف مليون دولار بدولارات فيجي لكي تشطب القروض السكنية عن الزبائن الذين دفعوا مبلغ أصل الدين مضروباً في ١,٥، أو عن الزبائن الذين أحيلوا على التقاعد أو الذين بإمكانهم تقديم إثباتات حقيقية لصعوباتهم المالية بالاستناد إلى دخلهم المنخفض أو إلى أسباب صحية.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالسكن، استحدثت الحكومة مبادرة المساعدة على إعمار المنازل في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بغية مساعدة الفيحيين المتضررين الذين تعرضت منازلهم للضرر أو التدمير بسبب إعصار وينستن. وأصدرت الحكومة بطاقات إلكترونية لفائدة الأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٥٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي لكي تشتري أجهزة من تجار التقسيط المحليين. وختاماً، حملت فيجي مبلغاً إجمالياً قدره ٧٥,٣ مليون دولار بدولارات فيجي على البطاقات الإلكترونية ووزعتها على تلك الأسر.

١٠٧ - تدريب النجارين في الأرياف - خصصت الحكومة أيضاً نحو ٠,٢ مليون دولار بدولارات فيجي لتقديم تدريبات وحلقات عمل تطبيقية لفائدة سكان الأرياف بقصد تحسين مهاراتهم في بناء منازل قادرة على الصمود في وجه الأعاصير وذلك في جميع محافظات البلد.

١٠٨ - خطة تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان - تُخصص مبلغ قدره ٠,٢ مليون دولار بدولارات فيجي من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لأغراض استعراض السياسة الوطنية للإسكان وتنفيذها.

١٠٩ - الإعانة المالية لمجلس الإيجار العمومي - تقدم الحكومة منحاً مالية لدفع التزامات الإيجار الواقعة على عاتق المحرومين من المستأجرين المسجلين لدى مجلس الإيجار العمومي في جميع المحافظات. وتُخصص مبلغ مليون دولار بدولارات فيجي من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لتمويل هذه المبادرة.

١١٠ - تحسين المساكن في مستوطنات وضع اليد وإعادة توطين سكانها - تُخصص مبلغ ٢,١ مليون دولار بدولارات فيجي من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لإكمال أعمال البناء في أومكار وكوفو وساساويرا ونامارا وتلة لاكينا رقم ١ وكوباقي وليدروساسا. واستفادت نحو ٢٧٨ أسرة معيشية من المشاريع السالفة الذكر عندما فُرج من بنائها. وفي الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٦، أنشئت ٩٧٤ قطعة أرضية سكنية في المجموع عن طريق هذا البرنامج استفاد منها نحو ٤ ٨٩٣ شخصاً.

١١١ - وخلال الفترة موضوع التقرير، أطلقت الحكومة أيضاً مشروع تحسين السكن العشوائي في المدينة برمتها بغرض تحسين مستوطنات وضع اليد في المناطق الحضرية والضواحي التي تقع على طريق صوفا - نوتوري، وطريق نادي - لوتوكا، وفي لاباسا وسافوسافو، وذلك بالتعاون مع المدن ومجالس المدن.

١١٢ - صندوق الإغاثة والمساعدة لتوفير السكن - تُخصص مبلغ نصف مليون دولار بدولارات فيجي من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لتمويل هذا البرنامج. والغرض منه هو بناء وتحديد قرى سكنية بكلفة منخفضة لإيواء الأسر معوزة أو تكاد تكون معوزة، ويحصل ٩٠ في المائة من سكان هذه القرى على مساعدة صندوق الرعاية الاجتماعي. وتدفع الأسر

المستفيدة من البرنامج دولاراً إلى خمسة دولارات بدولارات فيجي كإيجار أسبوعي اعتماداً على نوع المنزل الذي تسكنه.

١١٣- ويرمي مشروع در الدخل المستدام إلى الحد من نشوء مساكن بوضع اليد عن طريق توفير السكن ووسائل در الدخل عن طريق الزراعة المستدامة في مستوطنات في الأرياف. وقد حُصص مبلغ قدره ٠,٣ مليون دولار بدولارات فيجي لتمويل المشروع من ميزانية السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ بغية ضمان إكمال المشاريع الجاري تنفيذها في مناطق بانواكونو وفونيسينو ونابوتيني وناكورو وناكاما ونابالو. ويشتمل المشروع على مبادرات من قبيل مزارع تربية الدواجن وأخرى لتربية الخنازير وتربية النحل وعلى بناء منازل للمزارعين ومشاريع حرف يدوية لفائدة النساء.

١١٤- وخلال الفترة موضوع التقرير، استحدثت الحكومة أيضاً برنامج شراء أول منزل الذي يركز على تقديم المساعدة المالية للأسر والأفراد الذين يعزّمون بناء أول منزل لهم أو شراءه. ويستهدف المشروع من يقل دخلهم السنوي عن ٥٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي.

١١٥- مساعدة السكن لفائدة ضحايا الحرائق - يرمي هذا البرنامج إلى تقديم المساعدة المالية للأسر التي تضررت من الحرائق ويقل دخلها عن ٢٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي والتي لديها عقود إيجار صحيحة ولكنها لا تملك تأميناً.

١١٦- وتدعم الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ كذلك مبادرات من قبيل إنعاش المستوطنات والبيئات غير الرسمية: وهي مبادرة اشترك في تمويلها كل من نيوزيلندا وجامعة موناش، وتجمع بين جوانب الصحة والبيئة والماء وخدمات الصرف الصحي في المستوطنات الحضرية العشوائية، للبرهنة على أن من شأن اتباع نهج يستند إلى الطبيعة في إنعاش المستوطنات العشوائية أن يحقق تحسينات مستدامة وفعالة من حيث الكلفة صحياً وبيئياً.

١١٧- ومن المقرر تنفيذ هذا البرنامج في ١٢ مستوطنة عشوائية في منطقة صوبا الكبرى ومن بينها مستوطنات واني فوكاي، وماتاتا، ووايني دونو، ونولو فاتو، وكوماف، واليا رايواكا، وموانيفاتو، وكيويا، ومارافو، ونيوتاون، وموانيكوسو، ولوبو. وسيغطي التمويل تكاليف تصميم وبناء مرافق الصرف الصحي في كل منزل وتحسينات للصمود في وجه تغيّر المناخ من قبيل مجاري المياه والممرات والجدران الدافعة للفيضانات وحماية المانغروف لأجل الحد من البناء العشوائي؛ ولجعل المدن والمستوطنات البشرية حاضنة لجميع سكانها وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

١١٨- فضلاً عن ذلك، تواصل ميزانية السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ تقديم المساعدة للمستوطنات العشوائية عن طريق تحرير مشاريع اتفاقات إيجار وتحسين الهياكل الأساسية عن طريق إضفاء الصبغة النظامية على المستوطنات العشوائية وهو أمر يستلزم تحسين وتطوير المستوطنات العشوائية القائمة على أرض تملكها الدولة أو على أراضي إيتوكي، بتوفير الهياكل الأساسية وأمن الحياة. ومن الأشغال التي من المتوقع الانتهاء منها الأشغال في منطقتي وايدا مودامو (نايتا سيربي) وكوباتي (ماسينو). ومن المناطق التي ستشهد تحسين مستواها وأكسبها، والحقل الرابع، وساكوكا، وتافيبلا، وتور، وكاويا. ومن المتوقع أن تستفيد ١٠٠٠ أسرة من هذه المبادرة في إطار هذا البرنامج في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١١٩ - ومن بين مبادرات أخرى تدعمها فيجي، نُفِذت خلال الفترة موضوع التقارير، تلك المتعلقة بإضفاء الصبغة النظامية على المستوطنات العشوائية. ويشتمل هذا على إضفاء الصبغة النظامية على المستوطنات العشوائية القائمة على أراضي الدولة، بما يمنح الفيغيين المقيمين في هذه المناطق إحساساً جديداً بالأمن والكرامة. وتشمل هذه المبادرة كلاً من مستوطنات وضع اليد الواقعة في أراضٍ خلاء تملكها الدولة وتلك الموجودة في مناطق فرعية بصورة غير قانونية على أراضي الدولة (٥٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي).

١٢٠ - وحُصِصت مبالغ مالية كبيرة في الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ لمبادرات تتعلق بتغيير المناخ ومن ضمنها:

(أ) *وزارة إدارة الكوارث وأحوال الطقس*: التشديد بصورة أكبر على زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه مخاطر الكوارث عن طريق تحسين مراكز الإجماع، وتثبيت تجهيزات رصد مستوى المياه والتساقطات المطرية بغرض تحسين رصد المناطق المعرضة للفيضانات وإعادة تمويل صندوق الإغاثة وإعادة التأهيل بعد الكوارث بغرض تقديم المساعدة العاجلة بعد حدوث الكوارث للمجتمعات المحلية المتضررة منها (٢,٩ مليون دولار بدولارات فيجي)؛

(ب) *شعبة تغيير المناخ والتعاون الدولي*: دخلت الحكومة في شراكة مع وكالة الفضاء في المملكة المتحدة لتنفيذ مشروع بعنوان "التحلي بالحصافة". وهذا المشروع، الذي سيستغرق تنفيذه ثلاث سنوات، مصمّم لدعم وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيير المناخ وتحسين القدرة على صنع القرار باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد. وسيزيد هذا المشروع تحديداً من القدرة الوطنية على الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وعلى تقديم تقارير بخصوص الصناديق المتعلقة بالمناخ؛ وسيقوي السياسة العامة المتعلقة بإجراءات المناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وسيحد من أثر الكوارث الطبيعية ويحسن إدارة المخاطر والأمن الغذائي؛

(ج) *وزارة التعليم والتراث والفنون*: بناء قدرة المدارس الابتدائية والثانوية على الصمود في وجه تغيير المناخ من أجل التصدي لتقطع الإمداد بالمياه وهو أمر أدامه تزايد أنماط الجفاف. وسيحصل نحو ١٩٩ مدرسة على ٢٠٠ ٥ لتر من المياه في فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠؛

(د) *وزارة الإسكان والتنمية المحلية*: سُنِّب في إطار مشروع المدينة النموذجية كوروابيتا، الذي تنفذه منظمة المدن النموذجية، أحياناً ذات هندسة وخدمات خاصة ومنازل في مأمن من الدمار الناجم عن الأعاصير بالإضافة إلى توفير الإرشاد والدعم للنهوض بالأسر الفقيرة عن طريق تنفيذ برنامج كلي ونشط للتنمية المحلية. وسيتم تعمير ١٥ هيكتاراً من الأراضي المستأجرة المحاذية لكوروابيتا، في إطار الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، باعتبارها حياً مزوداً بجميع الخدمات يتألف من ١٤٥ منزلاً جديداً يستخدم مفهوم مدينة كوروابيتا النموذجية لفائدة نحو ٥٨٠ مواطناً فيجياً يعانون التهميش؛

(هـ) *وزارة المرأة والطفل وتخفيف الفقر*: سيشهد بناء ثانوية خُفَاة فيجي إنشاء أول مركز تدريب على إنتاج الطاقة الشمسية خاص بالنساء وهو أول مركز على الإطلاق في منطقة المحيط الهادئ يُراد به تمكين نساء الأرياف من أن يصبحن مهندسات متخصصات في الطاقة الشمسية وبناء القدرة المحلية عن طريق تزويد المجتمعات المحلية الفقيرة غير الموصولة بنظام الإمداد بالكهرباء المركزي بالكهرباء بواسطة حلول الطاقة الشمسية المنخفضة الكلفة والنظيفة؛

(و) *إدارة الطاقة*: تثبيت وصيانة أنظمة لتزويد المنازل بالطاقة الشمسية لفائدة المجتمعات المحلية في الأرياف غير الموصولة بنظام الإمداد بالكهرباء المركزي بحيث يتسنى لها الحصول على كهرباء متجددة وبكلفة مقدور عليها في جميع أنحاء فيجي. ويشتمل هذا على إعادة تأهيل أنظمة تزويد المنازل بالطاقة الشمسية المتضررة بفعل الكوارث الطبيعية؛

(ز) *وزارة الغابات*: التمويل المخصص لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وآلية علمية للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، ومشاريع أخرى لإعادة التحريج، حيث بإمكان الغابات أن تخفف من آثار تغير المناخ عن طريق امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو؛

(ح) *هيئة المياه في فيجي*: تحسين قدرة الهياكل الأساسية للإمداد بالمياه في جميع أنحاء البلد واعتماديتها وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ وذلك بفضل مشروع نظام توزيع المياه. وسيحسن المشروع الهياكل الأساسية العتيقة وسيحسن اعتماديتها وتأمين التزويد بالمياه أثناء ساعات الذروة وفي حال حصول كوارث طبيعية (٢٥,٢ مليون دولار بدولارات فيجي)؛

(ط) *هيئة الطرق في فيجي*: تحسين الشبكة الأساسية من الطرق وتشبيدها، ومن ضمنها الجسور والطرق الحضرية والمحيطية بالمدن، بما يلي المعايير الهندسية العصرية بحيث تستطيع الصمود في وجه آثار تغير المناخ الشديدة (٨٨,٨ مليون دولار بدولارات فيجي)؛

(ي) *وزارة الاقتصاد*: بناء وإعادة تأهيل المدارس والبنائات العامة التي تعرضت للضرر الشديد بسبب الأعاصير الاستوائية وينستن وغيتا وجوزي وكيئي. وتشمل أشغال إعادة التأهيل تلك إعادة بناء تلك المباني بما يلي معايير هندسية تعطي تلك المباني قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الأعاصير.

التوصيات المتعلقة بحقوق النقابات العمالية^(١٣)

١٢١- صدقت فيجي على جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية وقادت، بمبادرة من الحكومة نفسها في أحيان كثيرة، إحرار تقدم غير مسبوق في تمكين العمال الفيجيين عن طريق استحداث سياسات تركز على العمال وتوفر أوجه الحماية الموجودة في بلدان أكثر تقدماً، بل وتتجاوزها.

١٢٢- وقد تقدمت مؤخراً نقابات عمالية معينة إلى منظمة العمل الدولية بعدد من الادعاءات على الحكومة. ومن جملة هذه الادعاءات انتهاك الحريات المدنية الأساسية للنقائين وفرض قيود على حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية. وتناولت هذه الادعاءات على وجه الخصوص التحقيقات التي أُجريت والتهم الجنائية التي وُجّهت مؤخراً إلى أحد أعضاء نقابة من النقابات بسبب انتهاكات مدعاة لقوانين فيجي.

١٢٣- ولدى الحكومة تاريخ مثبت من العمل بحسن نية مع أصحاب العمل والمستخدمين وممثلي العمال بهدف صون الحق الدستوري المكفول لجميع الفيجيين في ممارسات عادلة في مجال العمالة.

١٢٤ - وباعتبار فيجي دولة ذات سيادة، فإن القوانين فيها تنفذ من قبل مؤسسات مستقلة وقوية تعمل على تطبيق القانون تطبيقاً منصفاً دون خوف ولا محاباة. والتحقيق الأخير وتوجيه التهم الناتجة عنه إلى عضو في إحدى النقابات كانا نتيجة إجراءات مستقلة اتخذتها قوات الشرطة في فيجي ومكتب مدير النيابة العامة. ولأن هذه الهيئات هيئات مستقلة ومنشأة بموجب الدستور ووفقاً له، فإنها تتخذ قرارات موضوعية وتتخذ إجراءات تتفق مع ولاياتها الدستورية صوتاً لحقوق جميع الفيغيين.

١٢٥ - ويكرس الدستور الحق في الممارسات العادلة في مجال العمالة الذي يشتمل على الحق في الانتساب إلى إحدى النقابات والمشاركة في أنشطة نقابية. ويضمن الدستور كذلك لجميع الأشخاص الحق في حرية تكوين جمعيات. وفيما يتعلق بالمفاوضة الجماعية وحل التظلمات والنزاعات المتعلقة بالعمالة، لدى فيجي أجهزة تحكيم تقوم بعملها على أكمل وجه وتتمتع باستقلال تام. وقد قامت بحل العديد من التظلمات والنزاعات. وفيما يتعلق بالخدمات الأساسية، هناك هيئة تحكيم يجلس فيها ممثلو العمال وأصحاب العمل (إلى جانب رئيس مستقل) لأجل حل النزاعات المتعلقة بالخدمات الأساسية والفصل فيها.

١٢٦ - ولا تزال الحكومة على التزامها بحماية حقوق جميع الفيغيين في الانضمام إلى النقابات العمالية وفي المشاركة في أنشطة تلك النقابات وتعزيز تلك الحقوق وصونها.

التوصيات المتعلقة بالحق في الصحة والحق في التعليم^(١٤)

١٢٧ - ترى فيجي أن هناك علاقة وثيقة وتكافلية بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترى على وجه التحديد أنه لأجل تمكين السكان من التمتع بالصحة أو التعليم، على سبيل المثال، ينبغي أن توضع في الحسبان أوجه الاختلاف القائمة. فيجب إعمال الحق في الصحة أو الحق في التعليم مع اعتبار اختلاف نوع الجنس وغيره من أوجه الاختلاف والضعف. وهذا، في رأينا، هو جوهر حق كل فرد ومجتمع محلي في تنمية مستدامة.

١٢٨ - وشرعت الحكومة في عام ٢٠١٨، إضافةً إلى ما تقوم به الحكومة من جهود، في تحسين مستشفى با ومستشفى لوتوكا اللذين تحولوا إلى مرافق صحية من الطراز العالمي بواسطة شراكة بين القطاعين العام والخاص وهما يقدمان نوعاً غير مسبوق من الخدمات الصحية لشعب فيجي، من جملتها رعاية خدماتية أفضل وخدمات في علاج السرطان وتصفية الكلى ورعاية أفضل لعدد أكبر من الأمهات الفيجيات بعد الولادة، وطرائق علاج الأمراض غير المعدية، وإمكانية إجراء عمليات جراحة القلب المفتوح على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع وذلك للمرة الأولى على الإطلاق.

١٢٩ - توسيع قسم الولادة في مستشفى تذكاري حرب الاستعمار (CWM): تمويل أشغال البناء الجارية لأجل توسيع قسم الولادة في مستشفى تذكاري حرب الاستعمار (CWM) بشكل كبير، وسيشكّل ذلك زيادة كبيرة في قدرة المستشفى على تقديم الرعاية للأمهات والمواليد الفيغيين بما يتفق مع المهمة التي أخذتها الحكومة على عاتقها بتحسين الرعاية الطبية المتوفرة للنساء في فيجي.

١٣٠- إدخال تحسينات على المستشفيات الحضرية ومساكن موظفيها وصيانتها: يشمل ذلك تكاليف تحسين وصيانة ثلاثة مستشفيات إقليمية (لوتوكا، ولاباسا، مستشفى تذكاري حرب الاستعمار (CWM)) ومستشفىين تخصصيين (سانت جيلس وتوومي).

١٣١- بناء مستشفى نافوسا دون الإقليمي: إدخال تحسينات على مركز كياسي للرعاية الصحية لتحويله إلى مستشفى دون إقليمي بغية تلبية الطلب على خدمات الرعاية الصحية في ضوء تزايد عدد السكان.

١٣٢- وينص الدستور على الحق في التعليم وعلى أنه يتعين على الدولة اتخاذ جميع التدابير وتخصيص كل الموارد التي تملكها لإعمال الحق في التعليم المجاني في الطفولة المبكرة وفي مراحل التعليم الابتدائي والثانوي وما بعده. وفي حال ادّعت الدولة عدم توفر الموارد لديها لإعمال هذا الحق، يقع على عاتقها عبء إثبات صحة هذا الأمر.

١٣٣- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أدى استثمار الحكومة الثابت والمحدد الهدف في تعليم الطلاب الفيحيين إلى تحقيق إنجاز تاريخي يتمثل في توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، وسُجل عدد قياسي من أبناء فيجي الذين بلغوا التعليم الثانوي والجامعي.

١٣٤- وبالإضافة إلى توفير التعليم بالمجان للأطفال في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، نفذت الحكومة أيضاً مبادرات كبرى بمنحها عدداً أكبر من المنح الدراسية لفائدة طلاب الجامعات عن طريق خطة قروض الطلاب وخطة الأوائل، ومبادرة جهاز تعلّم لكل طفل، وبرنامج المساعدة لشراء تذاكر الحافلات، وبرنامج الحليب بالمجان لطلاب السنة الأولى وتوفير الكتب المدرسية بالمجان وخدمة النقل المدعوم لإيصال التلاميذ إلى المدارس.

التوصيات المتعلقة بالتدابير المتخذة للقضاء على التمييز في حق المرأة وعلى العنف القائم على نوع الجنس^(١٥)

١٣٥- تأمل فيجي أن تبني مجتمعاً خالياً من أي شكل من أشكال التمييز القائم على نوع الجنس؛ تشارك فيه النساء والفتيات مشاركة تامة في صنع القرار في بيوتهن ومجتمعاتهن المحلية، ويساهمن في عمليات التنمية ويقطفن ثمارها على قدم المساواة مع الرجال. وللهوض بالمساواة بين الجنسين ولتمكين النساء والفتيات، تسلم فيجي بأن مسألة المساواة بين الجنسين عنصر أساسي من عناصر التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تستنير الحكومة بالدستور وبخطتي التنمية الوطنية الخمسية ولمدة عشرين سنة وبالسياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس لعام ٢٠١٤، وكل ذلك يتمشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع منهاج بيجين.

١٣٦- وابتداءً من عام ٢٠١٨، أصبحت النساء يمثلن ٢٠ في المائة من النواب في البرلمان. وعُيّنَت ثلاث برلمانيات وزيرات في الحكومة وعُيّنَت اثنتان من البرلمانيات مساعدتان لوزراء. ورحّب البرلمان أيضاً، في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، بتعيين أول امرأة رئيسة للبرلمان في البلد.

١٣٧- وتتولى النساء ٢٩ في المائة من المناصب القيادية في الخدمة المدنية؛ و ٢٤ في المائة من مناصب الأمراء الدائمين و ٣٠ في المائة من المناصب الدبلوماسية وعددها ٥٥ منصباً. وتشغل النساء مناصب قيادية في مكتب رئيس الوزراء (٦٢ في المائة من النساء و ٣٨ في المائة من

الرجال)، وفي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (٥٧ في المائة من النساء و٤٣ من الرجال)، وفي وزارة الصحة والخدمات الطبية (٥٢ في المائة من النساء و٤٨ في المائة من الرجال)، وفي وزارة الدفاع والأمن القومي (٥٠ في المائة من النساء و٥٠ في المائة من الرجال)، وفي وزارة السكر (تحتل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من مناصب القيادة). والتقدم المحرز واضح بشكل كبير أيضاً في الهيكل الاجتماعي التقليدي لمجتمع إيتوكي حيث تضطلع النساء بأدوار قيادية. فتشغل النساء ٧ في المائة من مناصب زعماء القرى و٨ في المائة من المناصب في وحدة امتلاك الأراضي.

١٣٨- وتشكل النساء، في فيجي، الأغلبية الساحقة من الباعة في الأسواق، فالأسواق توفر فرصاً هامة لتغيير مركز النساء الاجتماعي والاقتصادي. وتوجد حالياً اثنتا عشرة رابطة لباعة الأسواق في فيجي تضم أكثر من ٣ ٥٠٠ عضو. وتوجد امرأة على رأس تسع من رابطات باعة الأسواق البالغ عددها ١٢ رابطة وتتولى النساء ٥٠ في المائة من المناصب القيادية في جميع تلك الرابطات.

١٣٩- ومن المهم الإشارة إلى ارتفاع عدد النساء رائدات الأعمال اللواتي شاركن في معرض ٢٠١٩ النسائي الوطني فقد بلغ عددهن ٤١٧ امرأة. وقد أطلقت وزارة المرأة والطفولة والتخفيف من الفقر معرض فيجي النسائي الوطني في عام ٢٠١٤ لأجل الاعتراف بمواهب الحرفيات الفيجيات والاحتفاء بهن. وتعزز الوزارة تحسين المركز الاقتصادي للنساء عن طريق منتدى وطني يعرض منتجاتهن ويوصل منتجاتهن إلى الأسواق ويمكنهن من التعاون على العمل والإبداع.

١٤٠- وأثناء الفترة موضوع التقرير، حققت فيجي تقدماً كبيراً في المجالات التالية:

(أ) في عام ٢٠١٦، أُطلق لأول مرة خط نجدة هاتفي بالجمان خاص بالأطفال يمكن الاتصال عبره على مدار الساعة، ويتيح لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الإبلاغ عن مشاكل تتعلق بالاعتداء على أطفال؛

(ب) في عام ٢٠١٦، سُكّلت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس داخل مجموعة السلامة والحماية، وذلك بغرض زيادة تحسين الجاهزية الوطنية والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ؛

(ج) في عام ٢٠١٧، اعتمدت السياسة الوطنية للتصدي لتغير المناخ، ومن ضمنها خطة العمل المتعلقة بنوع الجنس المعتمدة في إطار مؤتمر الأطراف ٢٣، وترمي هذه السياسة إلى زيادة مشاركة النساء والفتيات وتمثيلهن في العمل المتعلق بالمناخ؛

(د) في عام ٢٠١٨، اعتمد قانون الخلافة والميراث وإدارة التركات (بصيغته المعدلة) الذي يضمن حقوق الإرث لجميع النساء والرجال الذين يعيشون في إطار علاقات بحكم الواقع. ويكفل هذا القانون عدم التمييز المححف في حق النساء فيما يتعلق بإرث الممتلكات؛

(هـ) في عام ٢٠١٨، تم تعديل قانون علاقات العمل لأجل إعادة التأكيد على قيمة الرعاية غير المدفوعة الأجل والإجازات الوالدية والاعتراف بقيمتها عن طريق إدراج أحكام تعترف بمنح إجازة والدية مدتها خمسة أيام، وإجازة للرعاية الأسرية مدتها خمسة أيام، إلى جانب إطالة إجازة الأمومة من ٨٤ يوماً إلى ٩٨ يوماً؛

(و) في عام ٢٠١٨، اعتمد قانون السلامة على الإنترنت لأجل التصدي لارتفاع حدوث الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات على الإنترنت. ويحمي القانون النساء والفتيات من الاستغلال بواسطة الإنترنت بسبب أي مراسلة إلكترونية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قنوات ومواقع وسائط الإعلام الرئيسية على الإنترنت؛

(ز) في عام ٢٠١٨، سُنَّ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو قانون يرمي إلى حماية حقوق كل من النساء والرجال ذوي الإعاقة بإنشاء مجلس وطني للأشخاص ذوي الإعاقة وتبيان الحقوق التي أتت بها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ح) في عام ٢٠١٨، استُحدث بروتوكول فيجي الوطني لتقديم خدمات ترتبط بالعنف القائم على نوع الجنس. ويُعتبر هذا البروتوكول استجابةً متعددة القطاعات تكفل تقديم خدمات مناسبة وجيدة وفي الوقت المناسب لمن يتعرض للعنف القائم على نوع الجنس. وقد كتن هذا البروتوكول ثمرة مشاورات واسعة مع مقدمي الخدمات الموجودين بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية. وقد تعزَّز الجهد التعاوني بين الحكومة ومنظمات حقوق المرأة باتجاه اعتماد مبادرة إنهاء العنف على المرأة بفضل تقوية الجهود التعاونية بين وكالات متعددة بواسطة آليات من قبيل فرقة العمل على إنهاء العنف على المرأة؛

(ي) في عام ٢٠١٨، انطلق العمل بخطط نجدة هاتفي مجاني خاص بالعنف المنزلي يمكن الاتصال عبره على مدار الساعة ويخصَّص لمساعدة النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي لكي يتصلن بخدمات المشورة التي توفرها وزارة المرأة والطفولة والتخفيف من الفقر في شراكة مع مركز فيجي للأزمات الخاص بالنساء.

التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٦)

١٤١- يوفر الدستور وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في عام ٢٠١٨ لفيجي إطاراً قانونياً متيناً لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها وصونها. وفضلاً عن ذلك، صدقت فيجي في عام ٢٠١٧ على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة التي تكمل وتقوي الإطار القانوني الوطني. ومنذ فترة أقرب، اعتمدت فيجي خطة تنفيذ تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٩.

١٤٢- وأثناء الفترة موضوع التقرير، أطلقت فيجي مبادرات شتى لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة حتى تكفل مشاركتهم الكاملة والنشطة والخالية من التمييز في المجتمع. ومن جملة تلك المبادرات:

(أ) إعانات مالية لحماية الطفل تُمنح لوالدي الأطفال ذوي الإعاقة؛

(ب) منحة حكومية سنوية تُمنح لمجلس فيجي الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بغية تمكينه من تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وكالة وطنية للتنسيق بين جميع المنظمات في فيجي التي تقدم حالياً خدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وتمنح الحكومة أيضاً منحاً سنوية لمنظمات أخرى تقدِّم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) إنشاء مركز خاص بالإعاقة في لوتوكا كي يكون مكاناً يعقد فيه الأشخاص ذوو الإعاقة في الجزء الغربي من البلد اجتماعاتهم. وسيقدّم هذا المرفق فضاءً لتخزين الأشياء والتجهيزات التي يتم التبرع لهم بها. وسيلبي التمويل بدوره الحاجة إلى الزيادة في رواتب المدرسين في المدارس الخاصة المسجلة واقتناء حافلة يمكن لذوي الإعاقة الصعود على متنها؛

(د) استحداث خطة الضريبة على العمالة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تشجّع على استحداث وتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وسعت الحكومة نطاق تطبيق خطة الضريبة على العمالة بحيث اشتملت على استخدام أشخاص ذوي إعاقة لمدة ثلاث سنوات مقابل خصم ٣٠٠ في المائة من الضرائب؛

(هـ) التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة - تُمنح المدارس المسجلة الخاصة بذوي الاحتياجات منحةً سنوية لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ولدفع رواتب المدرسين وتغطية غير ذلك من النفقات التشغيلية بما فيها اقتناء أدوات مساعدة وكتب من نوع خاص. وتُقدّم منح دراسية أيضاً للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(و) إعانة مالية للأشخاص ذوي الإعاقة: هذا برنامج جديد ورد ذكره في ميزانية السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ تقدّم بموجبه إعانة مالية شهرية قدرها ٩٠ دولاراً بدولارات فيجي لمساعدة أشخاص لديهم إعاقة بدنية دائمة. وقد حُصص لهذا البرنامج مبلغ ثمانية ملايين دولار بدولارات فيجي ومن المتوقع أن يدعم ٤٠٠ ١١ مستفيداً؛

(ز) مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة: حُصص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بدولارات فيجي من الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، لجعل المباني أقل استبعاداً للأشخاص ذوي الإعاقة وأكثر راحة. وستتقدّم هذه المبادرة المنظمة الدولية لموئل من أجل البشرية بواسطة تمويل حُصص لإدخال تعديلات على منازل والمراكز المجتمعية بغية تيسير الدخول إليها. وسيغطي هذا التمويل مجموعة متنوعة من التحسينات الهيكلية من جملتها بناء ممرات منحدرية ودرابزينات ومماشٍ حول المنازل ومرافق اغتسال ومراحيض يسهل الدخول إليها، وتغيير مداخل المراكز المجتمعية كي يسهل الدخول إليها؛

(ح) الإعانة على دفع ثمن تذاكر الحافلات: تقدم هذه الإعانة للفيجيين الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة وللأشخاص ذوي الإعاقة. وتموّل الحكومة هذا البرنامج بشكل كامل فيقدّم لكل مستفيد علاوة شهرية قدرها ٤٠ دولاراً بدولارات فيجي. ويستفيد من هذه الإعانة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ مستفيداً؛

(ط) المنح الرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة: تقدّم هذه المنح للفيجيين على تفاوت مقدراتهم البدنية بهدف تشجيع اندماجهم اجتماعياً عن طريق الانخراط في الأنشطة الرياضية الوطنية؛

(ي) حوافز على تجديد المباني التجارية: في عام ٢٠١٨، استحدثت الحكومة إعانة مالية بنسبة ٢٥ في المائة لفائدة أصحاب المباني الذين يصرفون على تجديد وإصلاح مبانيهم مبلغاً لا يقل عن مليون دولار بدولارات فيجي، ولمن يستخدم التكنولوجيا الخضراء، من قبيل لوائح الطاقة الشمسية، ولمن ييسرون الدخول إلى مبانيهم للأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق بناء ممر خاص بالكراسي المتحركة مثلاً، ولمن يثبتون وسائل إضاءة خارج مبانيهم لإضاءة الأزقة

والشوارع. وفي عام ٢٠١٩، خُفضت عتبة الاستثمار لتبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار بدولارات فيجي، وهو ما أتاح لمؤسسات أعمالٍ أصغر حجماً ومالكِي الأعمال التجارية فرصة تنفيذ استثمارات مشابهة لتجميل البلد، ولجعل الأعمال التجارية أكثر احتراماً للبيئة وغير مستبعدة لأحد من الفيجيين.

تعليقات تتعلق بحقوق الأقليات والمدافعين عن حقوق الإنسان^(١٧)

١٤٣- تواصلت الحكومة ولا تزال مع الجهات الفاعلة من غير الدولة لأجل تشجيع الحوار بشأن المسائل ذات الأهمية القومية. ومرة أخرى، دعمت فيجي القرار القاضي بحماية ولاية الخبر المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية وأيدت توسيع نطاق ولايته. ولا تزال فيجي على التزامها بكفالة حقوق الجماعات ذات الأقلية وبتعزيزها وحمايتها.

١٤٤- وتحقق قوات الشرطة بصورة مستقلة في جميع الادعاءات التي تقدّم على الدولة، ثم يقوم مكتب مدير النيابة العامة بالملاحقة القضائية عليها. وتمتع الجهات الفاعلة من غير الدولة بحرية الاتصال بوسائل الإعلام والاستمرار في التعبير عن آرائها.

١٤٥- ويجب تقديم جميع الأشخاص المتهمين إلى المحاكمة في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك ٤٨ ساعة منذ ساعة إلقاء القبض عليهم. ولكل شخص يُقبض عليه أو يُحتجز الحق في ظروف احتجاج إنسانية ومن واجب الحكومة توفير ما يلزم من مأوى وغذاء وعلاج طبي. ويتمتع بهذه الحقوق أيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان، والشرطة ملزمة قانوناً بموجب الدستور بحماية هذه الحقوق الدستورية وبتعزيزها واحترامها.

١٤٦- ومنذ الفترة موضوع التقرير السابق، لم تتوفر أي أدلة على تعرض مدافعين عن حقوق الإنسان لتهديدات ومضايقات وتخويف وعمليات اعتقال تعسفي.

سابعاً- الإنجازات والتحديات

١٤٧- حققت الحكومة تقدماً كبيراً منذ جولتي الاستعراض الأولى والثانية. وبالنظر إلى التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات التسع الأساسية في مجال حقوق الإنسان وإلى التوصيات التي تلقتها الدولة من هيئات معاهدات في هذا الشأن بالاقتران مع توصيات سنوية تلقتها من المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، ترى الحكومة أنه لا بد لها من مواصلة رصد تنفيذ هذه التوصيات.

١٤٨- ومن ثم، تلتزم فيجي بإنشاء آلية وطنية للرصد والتنفيذ والمتابعة بغية كفالة تقديم تقارير متسقة وفي وقتها لهيئات المعاهدات وبغية كفالة رصد فيجي بشكل دائم تنفيذ التوصيات التي تتلقاها من آليات الأمم المتحدة.

ثامناً - الخاتمة

١٤٩ - خلال الجولة الثانية من الاستعراض، تلقت فيجي ١٣٨ توصية والتزمت فيجي بتنفيذ ١١٢ توصية من تلك التوصيات. ويسلط هذا التقرير الضوء على الجهود الملموسة التي بذلتها الحكومة بواسطة إصلاحات تشريعية لأجل تنفيذ هذه التوصيات قصد النهوض بحقوق الإنسان لجميع الفيجيين وصونها.

Notes

- ¹ UPR recommendations outlined on pages 1–2 of Annex 1.
- ² UPR recommendations outlined on pages 3–4 of Annex 1.
- ³ UPR recommendations outlined on page 4 of Annex 1.
- ⁴ UPR recommendations outlined on pages 4–5 of Annex 1.
- ⁵ UPR recommendations outlined on page 5 of Annex 1.
- ⁶ UPR recommendations outlined on page 5 of Annex 1.
- ⁷ UPR recommendations outlined on pages 5–6 of Annex 1.
- ⁸ UPR recommendations outlined on page 6 of Annex 1.
- ⁹ UPR recommendations outlined on page 6 of Annex 1.
- ¹⁰ UPR recommendations outlined on page 7 of Annex 1.
- ¹¹ UPR recommendations outlined on page 7 of Annex 1.
- ¹² UPR recommendations outlined on pages 7–8 of Annex 1.
- ¹³ UPR recommendations outlined on page 8 of Annex 1.
- ¹⁴ UPR recommendations outlined on page 8 of Annex 1.
- ¹⁵ UPR recommendations outlined on pages 8–9 of Annex 1.
- ¹⁶ UPR recommendations outlined on page 10 of Annex 1.
- ¹⁷ UPR recommendations outlined on page 10 of Annex 1.